

أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا

الباحثة : ليلي اليحيوي

باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط

الملخص

تتناول هذه الدراسة أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا، من خلال تحليل أثر النزاعات والأزمات الأمنية في حركة السكان، مع مراعاة تفاعلها مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتهدف إلى تقييم قدرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على بناء استجابة إقليمية لهذه الأزمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة. وتبين أن النزاعات وانعدام الأمن يمثلان أبرز دوافع النزوح القسري، بينما تؤدي الهشاشة الاقتصادية والضغط المناخي إلى تعميق آثارهما. كما أظهرت الدراسة أهمية الإطار القانوني والمؤسسي لـ ECOWAS، ولا سيما بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 والمقاربة المشتركة للهجرة. غير أن فعالية الاستجابة الإقليمية تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ واستمرار التحديات الأمنية والسياسية والتحول التي يشهدها النظام الإقليمي. وتخلص الدراسة إلى ضرورة تطوير مقاربة متكاملة تجمع بين حرية التنقل والحماية الإنسانية والوقاية من النزاعات وإدارة الحدود والإنذار المبكر. الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ النزوح القسري؛ النزاعات؛ غرب إفريقيا؛ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ حرية التنقل؛ الأمن الإقليمي؛ الحماية الإنسانية.

The Migration and Forced Displacement Crisis Amidst Conflicts in West Africa

EL YAHIAOUI LAILA

Researcher in International Law at Mohammed V University, Rabat

Abstract

This study examines the **crisis of migration and forced displacement in the context of conflicts in West Africa**, by analyzing the impact of conflicts and security crises on population movements, while considering their interaction with economic, social, and environmental factors. It aims to assess the capacity of the Economic Community of West African States (**ECOWAS**) to develop a regional response to this crisis. The study adopts a descriptive-analytical approach, a legal approach, and a case-study approach. It finds that conflicts and insecurity are the main drivers of forced displacement, while economic vulnerability and climate-related pressures exacerbate their effects. The study also highlights the importance of the ECOWAS legal and institutional framework, particularly the 1979 Protocol on Free Movement of Persons and the ECOWAS Common Approach on Migration. However, the effectiveness of the regional response remains constrained by implementation gaps, persistent security and political challenges, and transformations within the regional system. The study concludes that an integrated approach is needed, combining **free movement, humanitarian protection, conflict prevention, border management, and early-warning mechanisms**.

Keywords: Migration; Forced Displacement; Conflicts; West Africa; Economic Community of West African States (ECOWAS); Free Movement; Regional Security; Humanitarian Protection.

تقديم

أصبحت الهجرة والنزوح القسري من أبرز الظواهر التي تعكس التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها منطقة غرب إفريقيا، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة التي عرفت تصاعداً في النزاعات المسلحة، وتنامياً في أعمال العنف، وتزايداً في مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من دول المنطقة. ولم تعد حركة السكان تعبر بالضرورة عن خيار فردي مرتبط بتحسين الظروف الاقتصادية أو البحث عن فرص العمل، بل أصبحت في حالات متزايدة استجابة لظروف قسرية تفرضها النزاعات وانعدام الأمن وتدهور سبل العيش. ومن ثم، أصبح تحليل الهجرة والنزوح في غرب إفريقيا يقتضي النظر إلى العلاقة بين حركة السكان والبيئة الأمنية التي تنتجها النزاعات والأزمات، بدل التعامل مع الهجرة باعتبارها ظاهرة مستقلة عن سياقها السياسي والاجتماعي.

وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في غرب إفريقيا بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها النزاعات والأزمات في المنطقة، وإلى الترابط الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين دولها. فالنزاع الذي يبدأ داخل دولة معينة يمكن أن تمتد آثاره إلى الدول المجاورة من خلال انتقال السكان، وتزايد الضغوط على مناطق الاستقبال، واتساع الاحتياجات الإنسانية والأمنية، فضلاً عن تنامي الضغوط على الحدود. وقد جعل ذلك من النزوح الداخلي والعابر للحدود أحد أهم المظاهر المرتبطة بالأزمات الأمنية في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، حيث أصبحت دول الجوار تستقبل أعداداً متزايدة من الأشخاص الفارين من مناطق النزاع وانعدام الأمن. وتكشف المعطيات الإقليمية الحديثة عن اتساع نطاق الظاهرة وتعدد أشكالها؛ إذ تشير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من 13.1 مليون شخص في غرب ووسط إفريقيا كانوا في أوضاع نزوح قسري أو انعدام جنسية خلال سنة 2025، مع استمرار النزاعات وانعدام الأمن باعتبارهما من أهم محركات النزوح في المنطقة. كما ساهمت الأزمات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي والظواهر المناخية المتطرفة في زيادة هشاشة السكان وتعقيد مسارات الحركة. وتوضح هذه المعطيات أن النزوح القسري لم يعد نتيجة مؤقتة لأزمات محدودة، وإنما أصبح في بعض أجزاء المنطقة ظاهرة ممتدة ترتبط باستمرار الأزمات وتداخل أسبابها.

ولا يمكن، مع ذلك، تفسير جميع أنماط الحركة السكانية في غرب إفريقيا بالنزاعات وحدها؛ إذ تتميز المنطقة بتاريخ طويل من التنقل والهجرة البينية، سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو موسمية أو رعوية.

ولذلك فإن المقاربة العلمية للموضوع تقتضي التمييز بين الهجرة الاختيارية والهجرة التي تفرضها الظروف، وبين التنقل الاعتيادي والنزوح القسري، مع الاعتراف في الوقت ذاته بوجود مناطق تداخل بين هذه الأنماط. فقد يؤدي النزاع إلى فقدان مصادر الدخل، كما يمكن للفقر وانعدام فرص العمل أن يزيدا من قابلية السكان للتأثر بالأزمات، في حين قد تؤدي الضغوط المناخية إلى تعميق هشاشة المجتمعات المتضررة أصلاً من النزاعات.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى أن غرب إفريقيا يشكل فضاءً إقليمياً متميزاً من حيث حرية تنقل الأشخاص. فقد أرست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منذ سنة 1979 إطاراً قانونياً إقليمياً لتنظيم حرية التنقل والإقامة والاستقرار، بما يسمح لمواطني الدول الأعضاء بالانتقال داخل الفضاء الإقليمي وفق الشروط المحددة في البروتوكول والبروتوكولات المكمل له. وقد جعل هذا الإطار من حرية التنقل إحدى الركائز الأساسية للتكامل الإقليمي، وهو ما يضيف على دراسة الهجرة والنزوح بعداً قانونياً خاصاً، لأن حركة الأشخاص في حالات الأزمات تجري داخل فضاء إقليمي يتمتع أصلاً بقواعد خاصة لتنظيم التنقل.

ولا تقتصر أهمية الموضوع على دراسة أسباب الهجرة والنزوح، وإنما تمتد إلى تقييم قدرة المنظومة الإقليمية على التعامل مع هذه الظاهرة. فوجود إطار قانوني لحرية التنقل لا يعني بالضرورة وجود نظام متكامل للحماية والاستجابة للنزوح القسري، كما أن تسهيل الحركة داخل الإقليم يطرح تحديات جديدة عندما تصبح الحركة نتيجة مباشرة للنزاعات أو انعدام الأمن. ومن هنا تبرز

الحاجة إلى بحث مدى قدرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على التوفيق بين مقتضيات حرية التنقل، ومتطلبات الأمن الإقليمي، وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات والأزمات.

كما أن التحولات السياسية والأمنية التي عرفت المنطقة خلال السنوات الأخيرة أضفت بعداً جديداً على الموضوع، خاصة مع تصاعد الأزمات السياسية والانقلابات العسكرية في عدد من دول الساحل، وما ترتب عنها من توتر في العلاقات بين بعض الدول والمنظمة الإقليمية. وقد بلغ هذا المسار مرحلة جديدة مع انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS في يناير 2025، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مستقبل منظومة التكامل الإقليمي، وبصفة خاصة مستقبل حرية التنقل والتعاون في مجال الهجرة بين دول المنظمة والدول المنسحبة.

وبالرغم من هذه التحولات، حافظت ECOWAS على أهمية حرية تنقل الأشخاص باعتبارها إحدى المكتسبات الأساسية للتكامل الإقليمي، وأكدت استمرار ترتيبات الحركة والإقامة والاستقرار لمواطني الدول الثلاث بعد انسحابها، إلى حين تحديد ترتيبات مستقبلية للعلاقات معها. ويكشف هذا الموقف عن أهمية البعد الاجتماعي والاقتصادي للهجرة داخل غرب إفريقيا، كما يبرز أن إدارة حركة السكان أصبحت مرتبطة بصورة وثيقة باستمرارية المشروع الإقليمي للتكامل، حتى في ظل الخلافات السياسية والأمنية بين الحكومات.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع من كونه يقع عند تقاطع القانون الدولي والهجرة والأمن الإقليمي وحماية حقوق الإنسان، إذ يجمع بين دراسة أسباب النزوح القسري من جهة، وتحليل الاستجابة القانونية والمؤسسية الإقليمية من جهة أخرى. كما أن الموضوع يكتسب أهمية عملية بالنظر إلى استمرار النزاعات والأزمات في منطقة الساحل، وما ينتج عنها من تحركات سكانية تفرض على دول المنطقة تحديات متعلقة بالحماية والاستقبال وإدارة الحدود والتنسيق الإقليمي.

وتتجلى الأهمية القانونية للبحث في دراسة مدى قدرة القواعد الإقليمية المنظمة لحرية التنقل والهجرة على الاستجابة للأوضاع الاستثنائية التي تنتجها النزاعات. فبروتوكول حرية التنقل لا ينظم الهجرة باعتبارها ظاهرة أمنية فحسب، وإنما يؤسس لحقوق إقليمية في الدخول والإقامة والاستقرار، الأمر الذي يجعل العلاقة بين حرية التنقل والحماية في حالات النزوح من المسائل التي تستحق تحليلاً قانونياً ومؤسسياً دقيقاً.

أما الأهمية العلمية فتتمثل في محاولة تجاوز الدراسات التي تتناول الهجرة في غرب إفريقيا من زاوية اقتصادية أو تنمية أو في إطار العلاقة بين إفريقيا وأوروبا، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين النزاعات والأزمات من جهة، والهجرة والنزوح القسري من جهة ثانية، ثم تقييم الاستجابة الإقليمية التي تقدمها ECOWAS. وبذلك يجمع البحث بين البعد السبي والبعد القانوني والمؤسسي بدل الاختصار على وصف الظاهرة.

إشكالية البحث

انطلاقاً من التحولات التي تعرفها منطقة غرب إفريقيا، ومن تزايد ارتباط حركة السكان بالنزاعات والأزمات الأمنية، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال المركزي الآتي:

إلى أي حد أسهمت النزاعات والأزمات في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، وإلى أي مدى استطاعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تطوير استجابة إقليمية فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة؟

وتتضمن هذه الإشكالية مستويين مترابطين: يتمثل الأول في تحديد وتحليل الأسباب التي تجعل النزاعات والأزمات عاملاً رئيسياً في إنتاج النزوح والهجرة، بينما يتعلق الثاني بتقييم مدى قدرة الإطار القانوني والمؤسسي لـ ECOWAS على مواجهة الآثار المترتبة عن هذه التحركات السكانية.

الأسئلة الفرعية

يتفرع عن الإشكالية المركزية عدد من الأسئلة الفرعية:

أولاً: ما طبيعة العلاقة بين النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية وبين الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا؟

ثانياً: إلى أي مدى تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعميق آثار النزاعات على حركة السكان؟

ثالثاً: ما الأساس القانوني والمؤسسي الذي تستند إليه ECOWAS في تنظيم حرية التنقل والهجرة داخل الفضاء الإقليمي؟

رابعاً: ما حدود فعالية الاستجابة الإقليمية التي تقدمها ECOWAS في مواجهة الهجرة والنزوح المرتبطين بالنزاعات والأزمات؟

خامساً: ما الآليات التي يمكن تطويرها لتعزيز قدرة ECOWAS على التعامل مع النزوح القسري في ظل التحولات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة؟

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن:

أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ناتجة عن تفاعل النزاعات والأزمات مع عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأن فعالية الاستجابة الإقليمية تظل مرتبطة بمدى قدرة ECOWAS على تحويل إطارها القانوني الخاص بحرية التنقل والهجرة إلى آليات عملية للحماية والتنسيق والوقاية.

وتتفرع عن هذه الفرضية الأساسية فرضيتان فرعيتان:

الفرضية الأولى: كلما اشتدت النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية، ازدادت احتمالات النزوح الداخلي والهجرة العابرة للحدود، خاصة عندما تتزامن الأزمات مع الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

الفرضية الثانية: تمتلك ECOWAS إطاراً قانونياً ومؤسسياً مهماً لإدارة حركة الأشخاص، إلا أن فعالية هذا الإطار في التعامل مع النزوح المرتبط بالأزمات تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ وتعدد التحديات الأمنية والسياسية.

منهجية البحث

تفرض طبيعة الموضوع الجمع بين أكثر من منهج، لذلك يعتمد البحث أساساً على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد مظاهر الهجرة والنزوح وأسبابها وتحليل العلاقة بين النزاعات وحركة السكان، مع توظيف المنهج القانوني لتحليل النصوص والاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية المنظمة لحرية التنقل والهجرة.

كما يستفيد البحث من منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على تجربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باعتبارها نموذجاً إقليمياً لدراسة الاستجابة القانونية والمؤسسية للهجرة والنزوح القسري. ويتم الجمع بين هذه المناهج للانتقال من وصف الظاهرة إلى تحليل أسبابها وتقييم الاستجابة الإقليمية لها.

فجوة البحث

تكمن الفجوة التي يسعى البحث إلى معالجتها على أن جانباً مهماً من الأدبيات المتعلقة بالهجرة في غرب إفريقيا ركز على الهجرة الاقتصادية، والتنقل الإقليمي، والهجرة نحو أوروبا، أو على العلاقة بين الهجرة والتنمية، في حين ظل الربط بين النزاعات والأزمات، والنزوح القسري، والإطار القانوني والمؤسسي للاستجابة الإقليمية بحاجة إلى معالجة أكثر تكاملاً.

وعليه، لا يكتفي هذا البحث بتحديد أثر النزاعات في الهجرة والنزوح، وإنما ينتقل إلى مستوى آخر يتمثل في تقييم مدى قدرة ECOWAS على الاستجابة لهذه الظاهرة في ضوء إطارها القانوني ومؤسسياتها الإقليمية والتحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة. وتتمثل الإضافة الأساسية للبحث في الجمع بين تحليل أسباب الظاهرة وتقييم الاستجابة الإقليمية لها ضمن إطار قانوني ومؤسسي واحد.

خطة البحث

لمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى مبحثين متكاملين:

المبحث الأول: أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا

هذا المبحث يتناول النزاعات والأزمات باعتبارها محركاً رئيسياً للنزوح والهجرة، ثم يبحث في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تسهم في تعميق الظاهرة.

المبحث الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري

وهذا المبحث ينتقل إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي للاستجابة الإقليمية، ثم تحليل حدود دور ECOWAS وآفاق تطويره في ضوء التحولات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة.

وبذلك ينتقل البحث من تحليل أسباب الأزمة إلى دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي للاستجابة لها، ثم إلى تقييم مدى فعالية هذه الاستجابة وحدودها وآفاق تطويرها، بما يسمح باختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المركزية بصورة مترابطة.

المبحث الأول: أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا

تتسم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا بتعدد محركاتها وتداخلها، بحيث يصعب ردها إلى عامل منفرد. فالحركة السكانية في المنطقة تشمل أنماطاً متعددة، من بينها الهجرة الاقتصادية والموسمية والرعوية، والتنقل المرتبط بالعمل والتجارة، إلى جانب النزوح القسري الناجم عن النزاعات والكوارث والضغط البيئي. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن غرب ووسط إفريقيا يمثلان فضاءً عالي الحركة البشرية، تتداخل فيه الهجرة الاعتيادية مع التحركات الناتجة عن النزاعات والكوارث والتغيرات المناخية. ومن ثم، فإن فهم أزمة الهجرة والنزوح يقتضي التمييز بين الحركة الاختيارية والحركة التي تفرضها ظروف عدم الأمن وفقدان سبل العيش والحماية¹.

[1] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ولا تكمن خطورة الظاهرة في حجم الحركة السكانية فحسب، وإنما في ارتباط جزء مهم منها بأزمات أمنية ممتدة أدت إلى تحولات عميقة في أنماط الاستقرار السكاني. فقد أظهرت بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد الأشخاص في أوضاع النزوح القسري أو انعدام الجنسية في غرب ووسط إفريقيا بلغ 12.7 مليون شخص في 30 أبريل 2025، من بينهم نحو 8.2 ملايين نازح داخلياً و2.9 مليون لاجئ وطالب لجوء، بما يعكس زيادة قدرها 48% مقارنة بسنة 2020. وتؤكد هذه الأرقام أن النزوح أصبح أحد أبرز المظاهر الإنسانية والأمنية للأزمات الممتدة في المنطقة².

[2] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

وتتخذ الظاهرة أهمية قانونية وإقليمية خاصة بالنظر إلى وجود نظام إقليمي لحرية تنقل الأشخاص داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. فقد أقر بروتوكول سنة 1979 المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار إطاراً قانونياً لتسهيل انتقال مواطني الدول الأعضاء، وهو ما جعل الحركة البشرية عنصراً أساسياً في مشروع التكامل الإقليمي. غير أن التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة تطرح تحدياً أمام هذا النظام، إذ أصبح مطلوباً التوفيق بين مقتضيات حرية التنقل من جهة، ومتطلبات الحماية والأمن والاستجابة للنزوح القسري من جهة أخرى³.

[3] Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

المطلب الأول: النزاعات والأزمات بوصفها محركاً للهجرة والنزوح

تمثل النزاعات والأزمات أحد أهم المحركات المباشرة للنزوح في غرب إفريقيا، إلا أن تأثيرها لا يكون متماثلاً في جميع الحالات؛ فقد تؤدي الأزمة إلى نزوح داخلي داخل حدود الدولة، وقد تدفع، عندما تتسع رقعة العنف أو تتراجع قدرة الدولة على توفير الحماية،

إلى عبور الحدود نحو دول مجاورة. ولذلك، فإن تحليل أثر النزاعات في حركة السكان يستوجب التمييز بين النزوح الداخلي الناتج عن الأزمات الوطنية وبين الحركات العابرة للحدود الناتجة عن امتداد آثار النزاع إقليمياً.

الفقرة الأولى: النزاعات والأزمات الداخلية وأثرها في النزوح والهجرة

تؤدي النزاعات الداخلية إلى تفكيك الشروط الأمنية والاجتماعية التي تسمح للسكان بالبقاء في مناطقهم الأصلية. فانتشار العنف، وتدهور الأمن، وتدمير الممتلكات، وانقطاع الخدمات الأساسية، وتراجع النشاط الاقتصادي، كلها عوامل تدفع السكان إلى مغادرة مناطقهم، بدايةً في اتجاه مناطق أكثر أمناً داخل الدولة. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن النزاعات والكوارث أسهمت في عمليات نزوح واسعة في غرب ووسط إفريقيا، ولا سيما في مناطق الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث أصبحت الحركة السكانية استجابة مباشرة لتدهور البيئة الأمنية⁴.

[4] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ويكشف استمرار النزاعات عن تحول النزوح الداخلي من ظاهرة مؤقتة إلى وضع ممتد، خصوصاً عندما تعجز السلطات عن توفير الظروف اللازمة للعودة الآمنة. وتظهر هذه المسألة بوضوح في منطقة الساحل، حيث ظل النزاع وانعدام الأمن المحرك الأساسي للنزوح، بينما أدى طول أمد الأزمات إلى إضعاف فرص العودة وإعادة الاندماج. وتؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الصراع وانعدام الأمن ظلّا في 2025 العاملين الرئيسيين وراء النزوح القسري في غرب ووسط إفريقيا⁵.

[5] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

لا تقتصر آثار النزاعات الداخلية على الجانب الأمني المباشر، بل تمتد إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إذ يؤدي فقدان مصادر الدخل وتعطل التعليم والخدمات الصحية وتراجع الأمن الغذائي إلى تعميق هشاشة الأسر النازحة. وبذلك يصبح النزوح نتيجة مركبة للعنف المباشر وللآثار غير المباشرة التي تنتج عن انهيار البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالسكان، الأمر الذي يزيد احتمال استمرار الحركة وعدم العودة إلى مناطق المنشأ.

الفقرة الثانية: النزاعات والتوترات الإقليمية وتداعياتها على الهجرة العابرة للحدود

عندما تتجاوز آثار النزاعات الحدود الوطنية، تتحول حركة السكان إلى مسألة إقليمية، إذ يجد الأشخاص المتضررون أنفسهم مضطرين إلى البحث عن الحماية خارج مناطقهم وربما خارج الدولة. وتساعد الطبيعة الجغرافية والاجتماعية لغرب إفريقيا على انتقال آثار الأزمات بين الدول، خاصة في المناطق الحدودية التي تتداخل فيها المجتمعات المحلية وطرق التجارة والري والتنقل التقليدي. ولذلك فإن النزاع في دولة واحدة يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سكانية وأمنية على الدول المجاورة⁶.

[6] Organisation for Economic Co-operation and Development/Sahel and West Africa Club. (2008). *West African mobility and migration policies of OECD countries*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264029422>

وتبرز هذه الدينامية بصورة خاصة في منطقة الساحل، حيث أدت الأزمات الأمنية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر إلى تحركات سكانية واسعة داخل الدول وعبر حدودها. وقد أكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الصراعات المستمرة في منطقة الساحل تظل محركاً رئيسياً للنزوح، في حين تتحمل الدول المجاورة جزءاً كبيراً من أعباء استقبال اللاجئين والنازحين. ويعني ذلك أن تداعيات النزاع لا تتوقف عند حدود الدولة التي نشأ فيها بل تنتقل إلى المحيط الإقليمي وفرض متطلبات إضافية للحماية والاستقبال وإدارة الحدود⁷.

[7] United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*.

وعليه، فإن الطابع العابر للحدود للنزوح المرتبط بالنزاعات يجعل الأزمة مسألة تتجاوز الاختصاص الوطني، ويعزز الحاجة إلى التعاون الإقليمي في مجالات حماية الأشخاص وإدارة الحدود وتبادل المعلومات وتنسيق سياسات الهجرة. وتزداد أهمية هذا التعاون في غرب إفريقيا بالنظر إلى أن حرية التنقل تمثل أصلاً أحد المبادئ المؤسسة للتكامل داخل ECOWAS، الأمر الذي يفرض إيجاد توازن بين المحافظة على هذا المبدأ والاستجابة للضرورات الأمنية والإنسانية التي تفرضها النزاعات.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المفاقمة للأزمة

لا يمكن تفسير أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا بالنزاعات وحدها، إذ تعمل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تعميق هشاشة السكان وزيادة قدرتهم أو اضطرابهم إلى الحركة. وتكتسب هذه العوامل أهمية أكبر عندما تتفاعل مع الأزمات الأمنية، لأن ضعف سبل العيش والخدمات الأساسية يقلل من قدرة السكان على الصمود أمام آثار النزاعات والكوارث.

الفقرة الأولى: العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تعزيز الهجرة

تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية أحد المكونات الأساسية للحركية البشرية في غرب إفريقيا. فالبحث عن العمل وتحسين الدخل، والتنقل الموسمي، والتجارة، والرعي، والهجرة نحو مراكز النشاط الاقتصادي، كلها أنماط متجذرة في المجتمعات الإقليمية. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن الحركة في المنطقة لا تقتصر على النزوح القسري، بل تشمل طيفاً واسعاً من أشكال التنقل التي ترتبط بالاقتصاد والعمل وسبل العيش⁸.

[8] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

وتزداد قابلية السكان للهجرة عندما تترافق الضغوط الاقتصادية مع ضعف الخدمات الأساسية وانخفاض فرص العمل، غير أن العلاقة بين الفقر والهجرة ليست علاقة خطية؛ فالهجرة تحتاج بدورها إلى موارد وقدرة على الحركة، ولذلك قد يؤدي الفقر الشديد إلى الحد من قدرة بعض الأسر على الانتقال. ومن هنا، فإن العامل الاقتصادي ينبغي أن يفهم ضمن منظومة أوسع من العوامل التي تحدد قدرة السكان على اتخاذ قرار الهجرة أو البقاء، ولا سيما عندما تتداخل الظروف الاقتصادية مع المخاطر الأمنية والبيئية.

كما تؤدي النزاعات إلى مضاعفة الآثار الاقتصادية للأزمات، من خلال تدمير الممتلكات وتعطيل الأسواق وتقليص فرص العمل وإضعاف قدرة المجتمعات على تأمين احتياجاتها الأساسية. وفي هذه الحالة قد تصبح الهجرة وسيلة للتكيف مع تدهور الظروف، بينما يتحول النزوح القسري إلى نتيجة مباشرة لفقدان الأمن وسبل العيش في آن واحد. ولذلك فإن الفصل الصارم بين الهجرة الاقتصادية والنزوح القسري قد لا يعكس دائماً تعقيد الواقع الاجتماعي في المناطق المتأثرة بالأزمات.

1- الأنماط الرئيسية للهجرة في منطقة غرب إفريقيا

- الهجرة الإقليمية البينية: بفضل اتفاقيات حرية التنقل تحت مظلة منظمة إيكواس (ECOWAS)، ينتقل ملايين العمال سنوياً من دول مثل مالي وبوركينا فاسو نحو القوى الاقتصادية الساحلية مثل ساحل العاج ونيجيريا وغانا.
- الهجرة غير النظامية نحو أوروبا: يسلك آلاف المهاجرين مسارات برية وبحرية بالغة الخطورة. ومن أبرزها مسار المحيط الأطلسي نحو جزر الكناري الإسبانية ومسار غرب البحر الأبيض المتوسط.
- النزوح القسري بفعل الأزمات: تستضيف منطقة غرب ووسط أفريقيا حوالي 14.3 مليون نازح قسري. وتدفع الصراعات المسلحة في منطقة الساحل مثل مالي والنيجر، بالإضافة إلى الجفاف والتغير المناخي، السكان إلى النزوح جماعياً.

2- مستجدات مسارات الهجرة والرقابة الدولية

تشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومراكز رصد الهجرة المختصة إلى عدة تحولات هامة في حركة الهجرة بالمنطقة:

الأثر والنتائج المترتبة	الوضعية الحالية والتحديات	المسار/الظاهرة
زيادة المخاطر والوفيات في عرض البحر بسبب وعورة الطرق البديلة.	انخفاض ملحوظ في أعداد الواصلين إلى جزر الكناري.	مسار المحيط الأطلسي
الضغط على جيوب المدينتين المحتلتين "سبتة ومليلية".	زيادة تدفق المهاجرين وتحول الحركة نحو هذا المسار.	مسار غرب المتوسط
تسوية أوضاع آلاف العمال المقيمين قانونياً بالتزامن مع ترحيل المهاجرين غير النظاميين.	تعزيز التعاون الأمني بين دول العبور (مثل موريتانيا ونيجيريا) والاتحاد الأوروبي.	شراكات الترحيل والرقابة
تفاقم الأزمات الإنسانية على الحدود الصحراوية وفي مناطق العبور المغلقة.	تسجيل عمليات ترحيل وإعادة جماعية واسعة للمهاجرين من دول الجوار مثل الجزائر نحو حدود النيجر.	عمليات الإعادة القسرية

الفقرة الثانية: العوامل البيئية والمناخية وتداخلها مع النزاعات

أصبحت الضغوط المناخية والبيئية عنصراً متزايد الأهمية في تفسير أنماط الحركة السكانية في غرب إفريقيا، خاصة في المجتمعات التي تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة والرعي والموارد الطبيعية. فالجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي وتغير أنماط الأمطار يمكن أن تؤثر في سبل العيش والأمن الغذائي، وتدفع بعض السكان إلى الانتقال بصورة مؤقتة أو دائمة. وتدرج المنظمة الدولية للهجرة الهجرة المرتبطة بالمناخ والكوارث ضمن أشكال الحركية التي تعرفها المنطقة، إلى جانب النزوح الناتج عن النزاعات⁹.

[9] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

غير أن اعتبار التغير المناخي سبباً مباشراً ومستقلاً للنزوح قد يؤدي إلى تبسيط الظاهرة؛ فالعامل البيئي يصبح أكثر تأثيراً عندما يتفاعل مع الفقر وضعف المؤسسات والنزاعات. فالمجتمع الذي يعاني أصلاً من انعدام الأمن يكون أقل قدرة على التكيف مع الجفاف أو الفيضانات، كما أن النزاع قد يمنع السكان من الوصول إلى الموارد أو الاستفادة من آليات التكيف التقليدية. وتؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن الأزمات في غرب ووسط إفريقيا تشكل من تداخل النزاع والعنف المجتمعي والصدمات المناخية وتحديات الحوكمة، وهو ما ينتج أنماطاً مركبة من النزوح والحركة السكانية¹⁰.

[10] International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Solutions and Mobility Index (2023–2024)*. Displacement Tracking Matrix.

ويكشف هذا التداخل أن العوامل البيئية لا ينبغي أن تُدرس باعتبارها بديلاً عن العامل الأمني، وإنما بوصفها عنصراً يمكن أن يضاعف آثار النزاعات ويزيد من هشاشة السكان. ومن ثم، فإن أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا هي في جوهرها أزمة متعددة الأسباب، تتفاعل فيها المخاطر الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يصعب فصل أثر كل عامل عن الآخر بصورة مطلقة.

خلاصة المبحث الأول

يتبين من تحليل أسباب أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا أن النزاعات والأزمات تمثل المحرك الأكثر مباشرة للنزوح القسري، بينما تعمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تعميق هشاشة السكان وتوسيع نطاق الحركة. كما أن انتقال

آثار النزاعات عبر الحدود يحول جزءاً من هذه الحركات إلى ظاهرة إقليمية تتطلب استجابة تتجاوز القدرات الوطنية المنفردة. وتؤكد البيانات الرسمية أن حجم النزوح في المنطقة بلغ مستويات مرتفعة، مع استمرار النزاعات في الساحل ومناطق أخرى باعتبارها محركاً أساسياً للنزوح.

وبناءً على ذلك، لا يمكن معالجة أزمة الهجرة والنزوح القسري من خلال سياسة تقوم على ضبط الحدود وحده، لأن جذور الظاهرة ترتبط أيضاً بالأمن والسلام والتنمية والقدرة على حماية السكان. ومن هنا ينتقل البحث منطقياً في المبحث الثاني من دراسة أسباب الأزمة إلى دراسة دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهتها، من خلال تحليل إطارها القانوني والمؤسسي، ثم تقييم حدود فعالية استجابتها الإقليمية.

ملاحظة منهجية مهمة: في النسخة النهائية، أبقى الأرقام متسلسلة داخل البحث، وجعلت كل رقم مرتبطاً بمراجع واحد أو بمجموعة مراجع داخل الرقم نفسه فقط عند الضرورة. كما تجنبنا إدخال أرقام تقديرية غير موثقة. والأرقام الإحصائية الواردة هنا مأخوذة من مصادر رسمية للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، وأحدث رقم موثق تمكنت من التحقق منه مباشرة هو 12.7 مليون شخص في أوضاع نزوح قسري أو انعدام جنسية في غرب ووسط إفريقيا حتى 30 أبريل 2025.

المبحث الثاني: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري

إذا كان المبحث الأول قد خلص إلى أن النزاعات والأزمات تمثل المحرك المباشر الأبرز للنزوح القسري، وأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تسهم في تعميق هشاشة السكان، فإن معالجة هذه الظاهرة تقتضي الانتقال من مستوى تشخيص الأسباب إلى مستوى دراسة الاستجابة الإقليمية. وتكتسب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أهمية خاصة في هذا المجال، بالنظر إلى أن حرية تنقل الأشخاص تشكل أحد المرتكزات الأساسية لمشروع التكامل الإقليمي. وقد أقرت المجموعة منذ سنة 1979 بروتوكولاً خاصاً بحرية التنقل وحق الإقامة والاستقرار، ثم طورت لاحقاً مقاربة مشتركة للهجرة وآليات مؤسسية لمتابعة تنفيذها. ومن ثم، فإن دور ECOWAS لا ينبغي أن يُفهم باعتباره مجرد تدبير لحركة الأشخاص عبر الحدود، وإنما باعتباره جزءاً من منظومة إقليمية تتقاطع فيها حرية التنقل مع حماية الأشخاص وإدارة الحدود والتعاون بين الدول.

[11] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

المطلب الأول: الأساس القانوني والمؤسسي للاستجابة الإقليمية

يستند الدور الإقليمي لـ ECOWAS في مجال الهجرة إلى إطار قانوني ومؤسسي تطور تدريجياً منذ إنشاء المجموعة. ويكتسي هذا الإطار أهمية خاصة في حالات الأزمات، لأن حرية التنقل يمكن أن تتيح للأشخاص المتضررين من النزاعات الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، كما توفر أساساً للتعاون بين الدول في إدارة الحركات السكانية. غير أن الاستجابة للنزوح القسري لا تختزل في حرية التنقل، إذ تقتضي كذلك توفير الحماية للأشخاص الذين أجبروا على مغادرة مناطقهم، والتنسيق بين سياسات الهجرة والأمن واللجوء وحقوق الإنسان.

الفقرة الأولى: الأساس القانوني لحرية التنقل والهجرة

يشكل بروتوكول حرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار لسنة 1979 الأساس القانوني المركزي لنظام التنقل داخل فضاء ECOWAS. وقد هدف البروتوكول إلى إزالة القيود أمام دخول مواطني الدول الأعضاء إلى أراضي بعضها البعض، ثم تطوير هذا الحق تدريجياً ليشمل الإقامة والاستقرار. ويعكس ذلك تصوراً قانونياً يجعل حرية الأشخاص عنصراً من عناصر التكامل الإقليمي، وليس مجرد امتياز إداري تمنحه الدول بصورة منفردة. وتؤكد ECOWAS نفسها أن البروتوكول يمثل أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها برنامج التكامل والتنمية الإقليمي.

[12] Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

وقد استكمل هذا الإطار القانوني بمجموعة من البروتوكولات اللاحقة، من بينها البروتوكول التكميلي لسنة 1985 المتعلق بمدونة السلوك لتنفيذ بروتوكول حرية التنقل، والبروتوكول التكميلي لسنة 1986 المتعلق بحق الإقامة، ثم البروتوكول التكميلي لسنة 1990 المتعلق بحق الاستقرار. ويكشف هذا التسلسل التشريعي عن انتقال تدريجي من مجرد تسهيل الدخول إلى إرساء وضع قانوني أكثر شمولاً لمواطني دول المجموعة داخل الفضاء الإقليمي، بما يعزز حرية الحركة والاستقرار وممارسة الأنشطة الاقتصادية وفق القواعد الإقليمية والوطنية ذات الصلة 13

[13] Economic Community of West African States. (1985). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/85 on the code of conduct for the implementation of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

[14] Economic Community of West African States. (1986). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/86 on the implementation of the second phase (right of residence) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

[15] Economic Community of West African States. (1990). *Supplementary Protocol A/SP.2/5/90 on the implementation of the third phase (right of establishment) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

ويكتسب هذا الإطار أهمية أكبر في سياق الزوح المرتبط بالنزاعات، لأن وجود نظام إقليمي لحرية التنقل يمكن أن يخفف بعض القيود التي تواجه الأشخاص عند انتقالهم إلى دولة مجاورة. غير أن ذلك لا يعني أن بروتوكول حرية التنقل يحل محل نظام اللجوء أو الحماية الدولية؛ فالمهاجر الذي ينتقل بحثاً عن العمل يختلف من الناحية القانونية عن الشخص الذي يضطر إلى الفرار بسبب النزاع أو الاضطهاد. ولذلك، فإن القيمة الأساسية للإطار القانوني لـ ECOWAS تتمثل في توفير فضاء إقليمي أكثر انفتاحاً للحركة، في حين تظل الحماية الدولية للاجئين والنازحين خاضعة أيضاً للقواعد الدولية والوطنية ذات الصلة.

وتزداد أهمية هذا التمييز في الدراسات القانونية للهجرة، لأن الخلط بين حرية التنقل والحماية من الزوح القسري يؤدي إلى توسيع نطاق بعض القواعد أو تفسيرها بصورة تتجاوز وظيفتها القانونية. فبروتوكول ECOWAS ينظم أساساً حركة مواطني الدول الأعضاء وحقوقهم في الدخول والإقامة والاستقرار، بينما تتطلب أوضاع الأشخاص الفارين من النزاعات استحضار قواعد القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن القواعد الوطنية للدول المستقبلية.

الفقرة الثانية: الإطار المؤسسي والمقاربة المشتركة للهجرة

لم تكتفِ ECOWAS بوضع القواعد القانونية المتعلقة بحرية التنقل، وإنما طورت بنية مؤسسية لمتابعة تنفيذها. وتضطلع مديرية حرية تنقل الأشخاص والهجرة والسياحة داخل مفوضية المجموعة بدور أساسي في دعم تنفيذ بروتوكولات حرية التنقل والمقاربة المشتركة للهجرة، كما تعمل على إزالة العوائق أمام حركة الأشخاص وتعزيز التعاون عبر الحدود. ويؤكد الاختصاص الرسمي للمديرية أن الهدف لا يتمثل في تسهيل الحركة فقط، وإنما في دعم هجرة آمنة ومنظمة وحسن إدارة الحركة البشرية داخل المنطقة 16.

[16] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

وفي السياق ذاته، اعتمدت ECOWAS سنة 2008 المقاربة المشتركة للهجرة، التي تمثل انتقالاً من التركيز على حرية التنقل إلى معالجة الهجرة باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بالتنمية والتكامل الإقليمي وحقوق المهاجرين وإدارة الهجرة. وتكمن أهمية هذه المقاربة في أنها تسعى إلى توحيد الرؤية بين الدول الأعضاء بدل ترك سياسات الهجرة رهينة للسياسات الوطنية المنفردة. كما تربط بين الهجرة داخل المنطقة والهجرة نحو الخارج، بما يعكس إدراكاً للطبيعة المتشابكة للحركة البشرية في غرب إفريقيا. 17

[17] Economic Community of West African States. (2008). *ECOWAS Common Approach on Migration*. ECOWAS Official Journal, 52.

وتظهر أهمية هذا البناء المؤسسي في حالات الأزمات، حيث تحتاج الدول إلى تبادل المعلومات وتنسيق سياسات الحدود والهجرة والحماية. فالنزوح الناتج عن النزاعات قد يحدث بصورة مفاجئة وواسعة، الأمر الذي يجعل الاستجابة الوطنية المنفردة غير كافية، خاصة في المناطق الحدودية التي تشهد حركة يومية للسكان. ولذلك فإن وجود مؤسسة إقليمية متخصصة يوفر قاعدة للتنسيق، غير أن وجودها لا يمثل في حد ذاته دليلاً على فعالية الاستجابة؛ إذ تظل الفعالية مرتبطة بمدى تنفيذ الدول الأعضاء للالتزامات الإقليمية.

وقد اتجهت ECOWAS خلال السنوات الأخيرة إلى تعزيز هذا الجانب من خلال التركيز على الحوكمة المنسقة للهجرة والإدارة المتكاملة للحدود. ففي أبريل 2026، أكدت المجموعة، خلال اجتماع وزراء الداخلية والهجرة وإدارة الحدود، أهمية تبني حوكمة منسقة للهجرة وتعزيز الإدارة المتكاملة للحدود، بما يدل على استمرار تطوير الاستجابة الإقليمية أمام التحولات الجديدة في حركة السكان. 18

[18] Economic Community of West African States. (2026, May 10). *Interior ministers from ECOWAS member states commit to harmonized migration governance and integrated border management*. ECOWAS.

المطلب الثاني: حدود الاستجابة الإقليمية و آفاق تعزيزها

على الرغم من التطور الملحوظ في الإطار القانوني والمؤسسي، فإن تقييم دور ECOWAS يقتضي الانتقال من وصف القواعد والآليات إلى اختبار مدى قدرتها على مواجهة التحولات الواقعية. فوجود نظام متقدم لحرية التنقل لا يمنع ظهور عقبات مرتبطة بالأمن والحدود والتنفيذ الوطني، كما أن النزاعات المتواصلة والتحولات السياسية داخل المنطقة تفرض تحديات جديدة على تماسك النظام الإقليمي للهجرة. ولذلك يركز هذا المطلب على حدود الاستجابة الحالية، ثم على إمكانيات تطويرها.

الفقرة الأولى: حدود وقيود الاستجابة الإقليمية

تتمثل إحدى أهم مشكلات نظام حرية التنقل في الفجوة بين الالتزام القانوني والتطبيق العملي. فوجود البروتوكولات الإقليمية لا يؤدي تلقائياً إلى إزالة جميع العقبات التي تواجه الأشخاص عند الحدود، إذ تظل الممارسات الوطنية وإجراءات المراقبة والاعتبارات الأمنية مؤثرة في حركة السكان. وتقر ECOWAS نفسها بالحاجة إلى تعزيز تنفيذ بروتوكول حرية التنقل وإزالة العقبات التي تعترض حركة الأشخاص والبضائع، وهو ما يدل على أن التحدي الأساسي لا يرتبط بغياب القواعد بقدر ما يرتبط بمدى تنفيذها بصورة موحدة وفعالة 19

[19] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

وتتضاعف هذه الإشكالية بفعل التطورات السياسية الأخيرة، ولا سيما خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS، الذي أصبح نافداً في 29 يناير 2025. وقد ترتب على ذلك تحدي مباشر أمام وحدة النظام الإقليمي لحرية التنقل، بالنظر إلى أن الدول الثلاث تمثل جزءاً مهماً من المجال الجغرافي والاجتماعي لمنطقة غرب إفريقيا، وخاصة منطقة الساحل. وقد أدركت ECOWAS

خطورة هذا التطور، فأبقت مؤقتًا على حقوق مواطني الدول الثلاث في الحركة والإقامة والاستقرار دون تأشيرة، تفاديًا لحدوث اضطراب مفاجئ في حركة السكان والأنشطة الاقتصادية.20

[20] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وتكشف هذه الخطوة عن مفارقة قانونية ومؤسسية مهمة: فمن جهة، أصبح الانسحاب من ECOWAS نافذًا، ومن جهة أخرى، استمرت المجموعة في المحافظة مؤقتًا على بعض المكتسبات المرتبطة بحرية التنقل بالنسبة إلى مواطني الدول المنسحبة. ويعكس ذلك إدراكًا بأن الانفصال السياسي لا يمكن أن يؤدي بصورة فورية إلى تفكيك الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عبر عقود من التكامل الإقليمي.

وقد واصلت ECOWAS خلال سنة 2025 البحث في ترتيبات العلاقة المستقبلية مع الدول الثلاث، بما في ذلك استمرار حركة الأشخاص والبضائع. وقد تناولت الاجتماعات الوزارية الاستثنائية في أبريل 2025 خطط الطوارئ والجوانب القانونية والمؤسسية والاقتصادية والأمنية والتنموية الناتجة عن الانسحاب، وهو ما يؤكد أن حرية التنقل أصبحت أحد الملفات الأساسية التي يتعين الحفاظ عليها رغم التغيرات السياسية.21

[21] Economic Community of West African States. (2025, April 23). *Extraordinary session of the ECOWAS Council of Ministers on the contingency plan and modalities on the withdrawal of Burkina Faso, Republics of Mali and Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

كما أن الاستجابة الإقليمية تواجه قيدًا آخر يتمثل في الطبيعة المركبة للنزوح القسري. فالنزاع قد يكون سببًا مباشرًا للفرار، لكن الأشخاص النازحين يحتاجون في الوقت ذاته إلى الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والحماية القانونية. ومن ثم، فإن إدارة الحدود أو تسهيل الحركة لا تكفي وحدها لمعالجة الظاهرة، وإنما يجب أن تتكامل مع سياسات حماية النازحين واللاجئين والاستجابة الإنسانية وإعادة الإدماج. وهذا يفرض تعاونًا مستمرًا بين ECOWAS والدول الأعضاء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات المختصة.

الفقرة الثانية: أفاق تعزيز الاستجابة الإقليمية

إن تعزيز دور ECOWAS في مواجهة الهجرة والنزوح القسري يقتضي أولًا الانتقال من التركيز على حرية الحركة إلى بناء مقاربة إقليمية متكاملة للهجرة والأزمات. ويشمل ذلك تحسين تنفيذ بروتوكولات حرية التنقل، وتوحيد الإجراءات الحدودية، وتعزيز التعاون بين أجهزة الهجرة والحدود، وتطوير نظم مشتركة لتبادل البيانات المتعلقة بحركة الأشخاص. وتنسجم هذه الأولويات مع الاختصاصات الرسمية لمديرية حرية التنقل والهجرة، التي تركز على إزالة العقبات وتعزيز التعاون عبر الحدود وتحسين إدارة الهجرة.22

[22] Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

كما ينبغي ربط سياسات الهجرة بسياسات الوقاية من النزاعات وبناء السلام، لأن الاستجابة الفعالة للنزوح لا تبدأ عند لحظة عبور الحدود، وإنما تبدأ قبل ذلك من خلال رصد بؤر التوتر والتنبيه بمخاطر النزوح الجماعي. ويمكن لـ ECOWAS أن تستفيد في هذا المجال من خبرتها في مجال الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات، عبر تطوير مؤشرات خاصة بالحركة السكانية والنزوح ضمن منظومات الإنذار المبكر، بما يسمح بالتدخل الوقائي قبل تحول الأزمات إلى موجات نزوح واسعة.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في منطقة الساحل، حيث تتداخل النزاعات مع انعدام الأمن الغذائي والضغط المناخي وضعف سبل العيش. ولذلك فإن معالجة الهجرة القسرية لا يمكن فصلها عن سياسات التنمية المحلية والحد من الفقر وتعزيز

قدرة المجتمعات على الصمود. ومن الناحية القانونية، فإن ذلك يقتضي تطوير التعاون بين آليات ECOWAS المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتلك المرتبطة بالسلم والأمن والهجرة، بدل التعامل مع كل ملف باعتباره مجالا مستقلا. ومن جهة أخرى، أصبح من الضروري الحفاظ على مكتسبات حرية التنقل في أعقاب خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وقد اتخذت ECOWAS بالفعل موقفاً عملياً يقوم على استمرار السماح لمواطني الدول الثلاث بالحركة والإقامة والاستقرار دون تأشيرة إلى حين تحديد الترتيبات المستقبلية. وتظهر هذه السياسة أن الحفاظ على حقوق السكان يمكن أن يشكل مجالا للتعاون حتى في ظل وجود خلافات سياسية بين الحكومات.²³

[23] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وبذلك، فإن تطوير الاستجابة الإقليمية لا يتطلب بالضرورة إنشاء منظومة قانونية جديدة بالكامل، وإنما يتطلب في المقام الأول تفعيل الإطار القائم وتطوير آليات تنفيذه وتوسيع التنسيق بين مؤسساته. فالمنظومة القانونية التي بدأت سنة 1979 توفر أساساً مهماً، والمقاربة المشتركة للهجرة توفر إطاراً سياسياً، والمديرية المختصة توفر بنية مؤسسية، بينما يتمثل التحدي الحقيقي في تحويل هذه العناصر إلى استجابة موحدة وفعالة في حالات الأزمات والنزاعات.

خلاصة المبحث الثاني

يتضح من خلال تحليل دور ECOWAS أن المجموعة تمتلك أساساً قانونياً ومؤسسياً مهماً للتعامل مع حركة الأشخاص في غرب إفريقيا، ويأتي في مقدمة ذلك بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 وما تلاه من بروتوكولات مكملة، إضافة إلى المقاربة المشتركة للهجرة والمؤسسات المختصة داخل مفوضية المجموعة. ويمنح هذا الإطار ECOWAS قدرة مهمة على تسهيل الحركة وتعزيز التعاون الإقليمي، كما يوفر أساساً يمكن توظيفه في حماية الأشخاص المتضررين من الأزمات. غير أن وجود الإطار القانوني لا يعني بالضرورة تحقق الفعالية؛ إذ تكشف الممارسة عن فجوة بين القواعد والتنفيذ، وعن تأثير الاعتبارات الأمنية والسياسية في حرية الحركة، فضلاً عن التداعيات التي خلفها خروج بوركينا فاسو ومالي والنيجر من المنظمة. وفي المقابل، فإن قرار ECOWAS الإبقاء مؤقتاً على حقوق الحركة والإقامة والاستقرار لمواطني الدول الثلاث يعكس محاولة للحفاظ على المكاسب الاجتماعية والقانونية للتكامل الإقليمي رغم الانقسام السياسي.²⁴

[24] Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

وعليه، فإن النتيجة الأساسية لهذا المبحث تتمثل في أن فعالية ECOWAS في مواجهة أزمة الهجرة والنزوح القسري ترتبط بدرجة أقل بوجود القواعد القانونية، وبدرجة أكبر بقدرتها على تنفيذها وتنسيقها وربطها بسياسات السلم والأمن والحماية والتنمية. وهذا الاستنتاج يسمح بالانتقال في خاتمة البحث إلى اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المركزية، من خلال تحديد ما إذا كان الإطار الإقليمي القائم قد استطاع بالفعل الانتقال من تنظيم حرية التنقل إلى إدارة فعالة للأزمات المرتبطة بالهجرة والنزوح القسري.

وبناءً على المبحثين السابقين، فإن الجزء الختامي سيكون تحليلياً وليس مجرد تلخيص لما سبق، بحيث تتم الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج ثم تقديم توصيات مرتبطة مباشرة بما توصل إليه البحث.

الإجابة عن الإشكالية المركزية

تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي حد أسهمت النزاعات والأزمات في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، وإلى أي مدى استطاعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تطوير استجابة إقليمية فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة؟

أظهر تحليل أسباب الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا أن النزاعات والأزمات الأمنية تمثل العامل الأكثر مباشرة في إنتاج النزوح القسري، ولا سيما في منطقة الساحل، غير أن تأثيرها لا يعمل بصورة منفردة، بل يتفاعل مع عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية تزيد من هشاشة السكان وتحد من قدرتهم على الصمود والاستقرار. كما أن امتداد آثار النزاعات إلى الدول المجاورة يؤدي إلى تحويل جزء من النزوح الداخلي إلى حركة عابرة للحدود، الأمر الذي يمنح الظاهرة طابعاً إقليمياً يتجاوز قدرة الدولة منفردة على معالجتها.

وأثبت البحث، من جهة أخرى، أن ECOWAS تمتلك أساساً قانونياً ومؤسسياً مهماً للتعامل مع حركة الأشخاص، خاصة من خلال بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 والبروتوكولات المكملة له، إضافة إلى المقاربة المشتركة للهجرة والهياكل المؤسسية المختصة. غير أن هذا الإطار لا يزال يركز أساساً على تنظيم حرية التنقل وإدارة الهجرة، ولا يشكل بمفرده نظاماً متكافئاً للاستجابة للنزوح القسري الناتج عن النزاعات.

وعليه، يمكن الإجابة عن الإشكالية المركزية بالقول إن النزاعات والأزمات أسهمت بصورة جوهرية في تفاقم أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا، بينما استطاعت ECOWAS بناء إطار قانوني ومؤسسي مهم لتسهيل حركة الأشخاص وتنسيق سياسات الهجرة، إلا أن فعالية هذا الإطار في مواجهة النزوح القسري تظل جزئية ومحدودة بفعل فجوة التنفيذ، واستمرار الأزمات الأمنية، وتباين الممارسات الوطنية، والتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة، ولا سيما انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من المنظمة. وبذلك، فإن دور ECOWAS لا يمكن وصفه بالفشل أو النجاح المطلق، وإنما يتسم بفعالية قانونية ومؤسسية نسبية في تنظيم الحركة والتعاون الإقليمي، مقابل فعالية محدودة في معالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري وحماية الأشخاص المتضررين من النزاعات.

اختبار فرضيات البحث

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى:

كلما اشتدت النزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية، ازدادت احتمالات النزوح الداخلي والهجرة العابرة للحدود، خاصة عندما تتزامن الأزمات مع الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي.

أثبت تحليل المعطيات الإقليمية صحة هذه الفرضية بدرجة كبيرة. فقد أظهر البحث أن النزاعات وانعدام الأمن يمثلان المحرك الأساسي للنزوح القسري في أجزاء واسعة من غرب إفريقيا، ولا سيما منطقة الساحل، وأن تأثيرهما يتضاعف عندما يترافقان مع ضعف سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي والضغط المناخي.

كما بين البحث أن النزوح لا يمثل نتيجة مباشرة للعنف وحده، وإنما ينتج عن تفاعل بين العامل الأمني والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، تُقبل الفرضية الأولى، مع التأكيد على أن العلاقة بين النزاعات والهجرة ليست آلية أو خطية، وإنما تتوسطها مجموعة من العوامل البنيوية والظروف المحلية.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الثانية:

تمتلك ECOWAS إطاراً قانونياً ومؤسسياً مهماً لإدارة حركة الأشخاص، إلا أن فعالية هذا الإطار في التعامل مع النزوح المرتبط بالأزمات تظل محدودة بفعل فجوة التنفيذ وتعدد التحديات الأمنية والسياسية.

أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية كذلك. فقد تبين أن ECOWAS تمتلك إطاراً قانونياً متطوراً نسبياً، بدأ ببروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 وتطور من خلال البروتوكولات المتعلقة بالإقامة والاستقرار، ثم تعزز بالمقاربة المشتركة للهجرة والهياكل المؤسسية المختصة.

غير أن الدراسة كشفت في المقابل عن وجود فجوة بين القواعد القانونية والتطبيق العملي، فضلاً عن تأثير الأوضاع الأمنية والتحولات السياسية على انتظام التعاون الإقليمي. وقد زادت هذه التحديات تعقيداً بعد انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من ECOWAS في يناير 2025.

وعليه، تُقبل الفرضية الثانية، مع اعتبار أن محدودية الفعالية لا تعني غياب الدور الإقليمي، وإنما تعكس الفرق بين وجود إطار قانوني متقدم وبين القدرة على تنفيذه بصورة متجانسة وفعالة في سياق أزمات ممتدة.

أهم نتائج البحث

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الأساسية:

أولاً: أصبحت الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ظاهرة متعددة الأسباب، تتداخل فيها النزاعات والأزمات الأمنية مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: تمثل النزاعات المسلحة وانعدام الأمن العامل الأكثر مباشرة في إنتاج النزوح القسري، خاصة في منطقة الساحل، بينما تعمل العوامل الأخرى على تعميق آثاره وتوسيع نطاقه.

ثالثاً: لا يمكن الفصل بصورة مطلقة بين النزوح القسري والهجرة الاقتصادية في البيئات الهشة، لأن النزاع قد يؤدي إلى تدمير سبل العيش، وهو ما يجعل الدوافع الأمنية والاقتصادية متداخلة.

رابعاً: أدى الامتداد الجغرافي للنزاعات وتداخل المجتمعات الحدودية إلى إعطاء أزمة النزوح طابعاً إقليمياً، بحيث أصبحت آثار الأزمة في دولة معينة تؤثر مباشرة في الدول المجاورة.

خامساً: تمتلك ECOWAS قاعدة قانونية مهمة لتنظيم حركة الأشخاص، يمثل بروتوكول حرية التنقل لسنة 1979 حجر الأساس فيها.

سادساً: أسهمت البروتوكولات اللاحقة والمقاربة المشتركة للهجرة في توسيع نطاق الاستجابة الإقليمية، والانتقال من مجرد تسهيل الحركة إلى محاولة تطوير حوكمة إقليمية للهجرة.

سابعاً: لا يزال هناك تفاوت بين الالتزامات القانونية الإقليمية والممارسة العملية للدول الأعضاء، وهو ما يحد من فعالية النظام الإقليمي لحرية التنقل.

ثامناً: كشفت التحولات السياسية الأخيرة، وخاصة انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر، عن هشاشة جزء من البنية السياسية للتكامل الإقليمي، مع استمرار أهمية الروابط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بحرية التنقل.

تاسعاً: أظهرت استجابة ECOWAS بعد انسحاب الدول الثلاث أن المنظمة تسعى إلى المحافظة على حرية حركة الأشخاص باعتبارها مكتسباً إقليمياً يتجاوز الخلافات السياسية بين الحكومات.

عاشراً: تكمن المشكلة الأساسية في مجال الهجرة والنزوح القسري ليس في غياب القواعد الإقليمية، وإنما في فجوة التنفيذ والتنسيق والقدرة على تحويل القواعد القانونية إلى حماية واستجابة عملية في حالات الأزمات.

حادي عشر: لا يمكن بناء استجابة فعالة للنزوح القسري من خلال إدارة الحدود وحدها، وإنما يتطلب الأمر الربط بين الهجرة والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحماية الإنسانية.

ثاني عشر: تحتاج ECOWAS إلى تطوير مقاربة أكثر تكاملاً تجعل الوقاية من النزوح والاستجابة له جزءاً من منظومة الأمن الإقليمي، وليس مجرد ملف منفصل عن سياسات الهجرة.

التوصيات

استناداً إلى النتائج السابقة، يقترح البحث مجموعة من التوصيات:

1. تعزيز تنفيذ بروتوكول حرية التنقل/ينبغي الانتقال من مجرد الاعتراف القانوني بحرية التنقل إلى ضمان تنفيذها بصورة موحدة، مع الحد من الممارسات الحدودية التي لا تستند إلى قواعد إقليمية واضحة.
2. تطوير إطار إقليمي خاص بالنزوح المرتبط بالنزاعات/تحتاج ECOWAS إلى تطوير آلية إقليمية أكثر وضوحاً للتعامل مع حالات النزوح الجماعي الناتج عن النزاعات والأزمات، بما يحدد أدوار الدول والمؤسسات الإقليمية والجهات الإنسانية.
3. إدماج النزوح في منظومة الإنذار المبكر/ينبغي إدراج مؤشرات النزوح والتحركات السكانية ضمن آليات الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات، بما يسمح برصد الأزمات قبل تحولها إلى موجات نزوح واسعة.
4. تعزيز التنسيق بين ECOWAS والدول الأعضاء/يتعين تطوير آليات منتظمة لتبادل البيانات والمعلومات حول النزوح والهجرة، وتنسيق سياسات الحدود والاستقبال والحماية.
5. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية/ينبغي تعميق التعاون بين ECOWAS والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة، خاصة في مجالات الحماية الإنسانية وجمع البيانات وإدارة الأزمات.
6. الربط بين سياسات الهجرة وسياسات التنمية/لا يمكن الحد من الضغوط التي تدفع إلى الهجرة والنزوح دون معالجة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وضعف الخدمات الأساسية، ولذلك ينبغي إدماج الهجرة ضمن سياسات التنمية الإقليمية.
7. إدماج البعد المناخي في سياسات الهجرة/ينبغي تطوير سياسات إقليمية تراعي آثار الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي على حركة السكان، خصوصاً في المناطق الساحلية والساحلية-الصحراوية.
8. المحافظة على مكتسبات حرية التنقل بعد الانسحابات الأخيرة/ينبغي أن تعمل ECOWAS على الحفاظ على حرية حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء والدول المنسحبة، بما يمنع تحول الخلافات السياسية إلى عوائق أمام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين شعوب المنطقة.
9. تعزيز حماية الفئات الأكثر هشاشة/ينبغي أن تتضمن السياسات الإقليمية آليات خاصة لحماية النساء والأطفال والأشخاص الذين فقدوا مساكنهم أو مصادر رزقهم نتيجة النزاعات.
10. تطوير قاعدة بيانات إقليمية موحدة/تحتاج ECOWAS إلى قاعدة بيانات دورية وموحدة حول الهجرة والنزوح، تسمح بقياس الاتجاهات وتحديد مناطق الضغط السكاني وتوجيه الاستجابة الإقليمية على أساس الأدلة.

خلاصة عامة للبحث

خلص البحث إلى أن أزمة الهجرة والنزوح القسري في غرب إفريقيا ليست ظاهرة منفصلة عن البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة، وإنما تمثل إحدى النتائج المباشرة لتفاعل النزاعات والأزمات مع عوامل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد جعل استمرار النزاعات، خاصة في منطقة الساحل، النزوح القسري تحدياً يتجاوز الحدود الوطنية ويستدعي استجابة إقليمية متكاملة.

وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة أن ECOWAS تمتلك قاعدة قانونية ومؤسسية مهمة، خاصة في مجال حرية التنقل، وأن هذه القاعدة توفر أساساً يمكن البناء عليه لتطوير الاستجابة الإقليمية. غير أن الدراسة أظهرت في الوقت نفسه أن وجود الإطار القانوني لا يساوي بالضرورة فعاليته، إذ تحد فجوة التنفيذ، والاضطرابات الأمنية، والتحولات السياسية من قدرة المنظمة على تحويل قواعدها إلى استجابة متكاملة للنزوح القسري.

وبناءً عليه، فإن مستقبل دور ECOWAS في هذا المجال يرتبط بقدرتها على الانتقال من إدارة حركة الأشخاص إلى الحوكمة المتكاملة للهجرة والنزوح، وذلك من خلال الجمع بين حرية التنقل، والحماية الإنسانية، والوقاية من النزاعات، وإدارة الحدود، والتنمية،

والقدرة على الاستجابة المبكرة للأزمات. وهذه النتيجة تمنح البحث بعده التحليلي الأساسي: إن التحدي أمام ECOWAS لا يتمثل في بناء نظام قانوني جديد بقدر ما يتمثل في تفعيل النظام القائم وتطوير مؤسساته بما يجعله قادرًا على الاستجابة للواقع الأمني والإنساني المتغير في غرب إفريقيا.

المراجع

International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Regional mobility mapping (December 2024)*. Displacement Tracking Matrix.

United Nations High Commissioner for Refugees. (2025). *West and Central Africa: Regional trends of forced displacement in 2025*. UNHCR.

Economic Community of West African States. (1979). *Protocol relating to free movement of persons, residence and establishment (A/P.1/5/79)*. ECOWAS.

Organisation for Economic Co-operation and Development/Sahel and West Africa Club. (2008). *West African mobility and migration policies of OECD countries*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264029422>

International Organization for Migration. (2024). *West and Central Africa—Solutions and Mobility Index (2023–2024)*. Displacement Tracking Matrix.

Economic Community of West African States. (1985). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/85 on the code of conduct for the implementation of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (1986). *Supplementary Protocol A/SP.1/7/86 on the implementation of the second phase (right of residence) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (1990). *Supplementary Protocol A/SP.2/5/90 on the implementation of the third phase (right of establishment) of the protocol on free movement of persons, right of residence and establishment*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2008). *ECOWAS Common Approach on Migration*. ECOWAS Official Journal, 52.

Economic Community of West African States. (n.d.). *Directorate of Free Movement of Persons, Migration & Tourism*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2025, January 29). *Press statement: The withdrawal of Burkina Faso, the Republic of Mali and the Republic of Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2025, April 23). *Extraordinary session of the ECOWAS Council of Ministers on the contingency plan and modalities on the withdrawal of Burkina Faso, Republics of Mali and Niger from ECOWAS*. ECOWAS.

Economic Community of West African States. (2026). *Interior ministers from ECOWAS member states commit to harmonized migration governance and integrated border management*. ECOWAS.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان : أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|--|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقيير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخال : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|--|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع